اي حذف ما انفرد وعلى الاعرابين فالكلام من المجاز اما
على الاول فلاستعمال المصادر استعمال الاسما واما على الثاني
فللاضمار لكن باب غير الاضمار في المجاز اكثر فكان اولى
وصح الابتدا بهذه الاسما وان كانت نكرات اما لان المراد بها
الحقايق او التقسيم او لانها معطوفة ويقدر بعد كل منها محذوف
اما صفة له او معمول له اي وحذف من الجز وقطف منه وكذا الي
اخره وعلى الجز يعود ضمير حله وقوله موافقها البيت يعني
ان العلل الزايدة والناقصة لازمة او جايزة انما محلها اواخر
الاجزا اذا كانت تلك الاجزا اعاريض او ضروبا ولا تدخل في اوايل
الاجزا مطلقا ولا في اواخرها ان كانت حشوا وهذا البيت
وقع في اكثر النسخ في هذا المحل ووقع في اكثر النسخ المروية
اثر البيت الاول من هذا الفصل وهو قوله وما لم يكن وكلا
النسختين مناسب لا ابقاك يترجح ما في اكثر النسخ
من التصديق قبل التصور فانه لم يتقدم بيان العلل الا ان نقول
تصورها اجمالا تقدم لانه مستفاد من الحد وذلك كاف في
الحكم عليها ولقايل ان يقول استثنا الخرم منها مرجح
لنسخة التاخير لتوقف معقوليته على التمام على تفصيل
القول فيه وفي غيره ولا يكفي في ذلك معرفتها اجمالا وفيه نظر
لا معقوليته على التمام انما تتاتى بما يذكر بعد من استثنى الناظم
من العلل التي حكم عليها بان محلها الاعجاز الخرم فانه لا يكون
الا في ابتدا الجز لا في عجزه وفي الصدر كما سياتي لا في العجز
ولا في الحشو بل في اول الصدر وقد ياتي في اول العجز فلا اعتراض
التي تلحق الاجزا كانت مما استعملته العرب او مما اثبته الخ

ليط

١٠

ليطرد له فك الدواير على ثلاثة اقسام قسم يلحق ثواني
الاسباب ولا يكون الا في حشو الابيات وهو الزحاف
وقسم يلحق الاوتاد خاصة وتنفرد به المبادي وهو الخزم
وقسم يلحق الاوتاد والاسباب معا وتنفرد به اعاريض
الابيات وضروبها وهو العلل وفي بعض النسخ في ابتدا
جار ومجرور وهو خبر مبتدا محذوف اي هو واقع
في ابتدا اجزا البيت وفي بعضها فابتدا بفا العطف وهو اما
خبر لمبتدا محذوف ايضا اي فمحله ابتدا البيت كالاول
او مبتدا والخبر محذوف اي فابتدا محله وابتدا وان كان
نكرة لكن المراد به الحقيقة اي الصدر المقابل للعجز فلذا صح
الابتدا به **تنبيهان الاول** الخزم بالزاي المعجمة ضد
الخرم بالرا المهملة ولما كان الاول زيادة جعله الخليل بالزاي
لزيادتها على الرا بنقطة ولما كان الثاني نقصا جعله بالرا
الثاني الخرم من اسما الزحاف لكن لما كان زيادة لحقه
باسما الزيادة من العلل واختلف في الخزم فذهب
جماعة منهم الناظم الى انه علة وذهب الاكثر ومنهم ابن السقاط الى انه
زحاف لكنه ذكر بعد ذلك ان محل العلل اربعة ابتدا وفصل
وغاية واعتماد والابتدا عنده هو الجز الذي يدخله الخرم
فهو عنده علة على هذا ومثال الخلاف اي الجانبين ارجح فمن
نظر الى انه في الاوتاد جعله علة ومن نظر الى انه لا يلزم جعله
زحافا واختلف في مسوغه مع انه يخرج عن الوزن
بال الا خمسة من اجل انه في كل بيتين فكان المحذوف يعادلها
خفا بضعفه وقيل لانه في اول البيت كالترنم المبتد